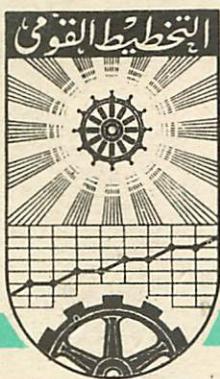


جمهوريّة مصر العربيّة



يعتمد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (٤٠٧)

تقديم الفاقد الزراعي لمحصول القمح
(مرحلة جمع المحصول)

إعداد

د. عمار محمد محمد مصطفى

୩-୧ ।ମନ୍ଦିର କାହାରେ ଥିଲା ତାଙ୍କି ।ମନ୍ଦିର
୩-୧ ଅଛି ।କାହାରେ ଥିଲା ତାଙ୍କି ।ମନ୍ଦିର

।ମନ୍ଦିରି :

ଗମ : ।ମନ୍ଦିରି
ଗମ : ।ମନ୍ଦିରି
କୁଳ : ।ମନ୍ଦିରି
କୁଳ : ।ମନ୍ଦିରି
କୁଳ : ।ମନ୍ଦିରି

।ମନ୍ଦିରି :

୧-୩ ପାଦିରି ।ମନ୍ଦିରି କିମି ଏହି କିମି ।ମନ୍ଦିରି

୧-୪ ପାଦିରି ।ମନ୍ଦିରି ।ମନ୍ଦିରି

୧-୫ ।ମନ୍ଦିରି ।ମନ୍ଦିରି

୧-୬ ।ମନ୍ଦିରି ।ମନ୍ଦିରି ।ମନ୍ଦିରି

।ମନ୍ଦିରି :

୧-୧ ଶରୀରିରି

୧-୧ କାହିଁ କାହିଁ ।ମନ୍ଦିରିରି

କୁଳିରି ।ମନ୍ଦିରି

କୁଳିରି ।ମନ୍ଦିରି

କୁଳିରି ।ମନ୍ଦିରି

୧-୧ ।ମନ୍ଦିରି

।ମନ୍ଦିରି :

।ମନ୍ଦିରି

الملاحم :-

اختيار العينة وتصميم استهارة البحث

تمهيد

أولاً : اختيار العينة البحثية

حجم العينة المختارة

- ثانياً : استهارة بحث تقدير الفاقد (استهارة جمع المعلومات) .
- ثالثاً : أساليب ومحددات اختيار العينة من واقع التطبيق العملي .
 - أهم محددات اختيار العينة .
 - تصنيف عينة الزراع .

الفصل الأول

١-١ المقدمة

تبرز مشكلة الفاقد والتلف في قطاع الزراعة في كثير من الدول النامية وهي ترجع إلى العديد من الأسباب التي تبرز في أولها الأسباب الاجتماعية والتي هي محصلة لقيم وعادات وتقالييد استثنائية متوازنة في هذا القطاع على وجه الخصوص ذلك بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والتي ينتج عنها تخلف وسائل الانتاج والتسويق وعدم ملائمة التطور التكنولوجي السريع في هذا المجال في الدول الصناعية الكبرى ، حيث تبين أن الفاقد من الغذاء بالدول النامية يقدر على الأقل بحوالي ١٠٧ مليون طن في عام ١٩٢٦ ، كما يقدر قيمة الفاقد من الحبوب بالدول النامية عام ١٩٨٥ بحوالي ٤٤ بليون دولار بأسعار عام ١٩٢٦ ، أما عن انتروج الفاقد فيقدر الفاقد منها في عام ١٩٨٥ بحوالي ٤٤ بليون دولار ، أي أن جملة قيمة الفاقد في الغذاء بالدول النامية في عام ١٩٨٥ يقدر بأكثر من ١١٣ بليون دولار بأسعار عام ١٩٢٦ .

تشير تقديرات الفاقد للغذاء بأنه يقدر بحوالي ١٠٪ للحبوب والبقول كحد أدنى أما عن المحاصيل سريعة التلف مثل الخضر والفواكه فتتراوح هذه النسبة بين ١٨٪ و ٢٨٪ ومن ذلك تبين لنا أهمية القيام بمثل هذه الدراسة .

تنبع المشكلة البحثية في وجود فجوة كبيرة بين ما ينتج عن الغذاء وما يصل منه إلى أيدي المستهلكين مما يسبب تسرب كبير من الناتج القومي المحلي والتي تعتبر جمهورية مصر العربية في حاجة إليه في الوقت الحالى ومن ثم تقدير القيمة النقدية لهذا الفاقد من الغذاء في جميع مراحل إنتاجه وتسويقه حتى يمكن الوقوف على أهم العوامل والظروف السببية لحدوث هذا الفقد الزراعي وفي أي المراحل ، كما تهدف الدراسة إلى الحصول على بيانات أكثر دقة وتفصيلاً لتوضيف الفاقد الزراعي المصري كما وقمة .

سوف تعتمد الدراسة التحليلية للبحث على النهج الوصفي في تحليل البيانات وذلك بعد تجميعها من استماراة جمع المعلومات المستخدمة .

(١) سعيد نبوى السيد ، دراسة اقتصادية للفاقد في الزراعة المصرية ، رسالة ماجستير - جامعة الزقازيق - كلية الزراعة - قسم الاقتصاد ، ١٩٨٣ .

تضم الدراسة مراحلتين اساسيتين أولهما التي انتهت منها في المرحلة الاولى وهي مرحلة تقديم وتوسيف المشكلة البحثية ووضع الاطار النظري لها والدراسات السابقة في هذا المجال يلى ذلك تحديد العينة البحثية واسباب اختيارها وكيفية الحصول على البيانات وذلك عن طريق تصميم استمار لجمع المعلومات المطلوبة ، يلى ذلك المرحلة الثانية مرحلة تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال المرحلة الاولى والتي نحن بصددها الآن وتعتبر هذه المذكورة جزءاً (مرحلة) من دراسة عن الفاقد الزراعي (جميع المراحل) والتي يقوم بها مركز التخطيط الزراعي كباحث كاملاً يشمل تقدير الفاقد الزراعي لمحصول القمح في المراحل التي تعقب تلك المرحلة محل الدراسة (جمع المحصول) ، بالإضافة إلى دراسة الفاقد الزراعي لمبعض المحاصيل الأخرى ويشرف على البحث الاستاذ الدكتور / مستشار مدير مركز التخطيط الزراعي د . سعد طه علام الذي كان عوناً في سبيل انجاز هذه الدراسة على هذا النحو .

١-٢ نتائج بعض الدراسات السابقة

في دراسة لمجاهد^(١) أوضح مشكلة تحرير الفاقد او التالف بشكل محدد ، فضلاً عن صعوبة ايضاح الفروق بينهما ، وبين ان الفاقد هو ما يلحق بالسلعة من نقص في الوزن دون ان يلحقها التغيرات الظاهرة مما يجعل حكم المستهلك العادل عليها بانها اقل مما كانت عليها ، بينما يمكن الحكم على ما يلحق بالسلعة من تغيرات ظاهرة بغض النظر عن التغير في الوزن ويمكن تقسيم الفاقد الى مرحلتين احداهما في الانتاج والآخر في التسويق وهو في الاولى عبارة عن نقص وزنى يمكن السيطرة عليه بتجنبه في ظل الظروف السائدة وهو الجزء الذي لا يصل الى المستهلك ويضيع خلال مراحل الانتاج ،اما الفاقد في مراحل التسويق هو الجزء الذي يضيع في الفترة منذ بدء عملية الحصاد وحتى اعداده للمستهلك النهائي او الى الصانع فيما عدا الجزء الخاص بمقابلة الظروف غير المتوقعة ، ويرجع السبب في حدوث الفاقد الزراعي الى عدداً من العوامل التي تتلخص في مجموعة العوامل البيولوجية والحيوية وكذا الى تخلف بعض العوامل التكنولوجية والفنية السائدة في القطاع الزراعي ذلك بالإضافة الى ضآلة المساحة المزروعة وتفتت الحيازات وندرة رؤوس الاموال ورسوخ بعض العادات والتقاليد السائدة وانتشار الجهل مما يؤدي الى انعدام الاستجابة السريعة للتغير التكنولوجي بالقطاع الزراعي ٠

اكتست دراسة لقابيل^(٢) ان نسبة الفاقد (التلف) في ثمار الفاكهة بصفة عامة تصل الى حوالي ١٨٪ من المحصول وفي الخضر تصل الى حوالي ٢٨٪ من المحصول وتقدير القيمة النقدية للفاقد في الفاكهة والخضار بحوالي ٥٠٠ مليون جنيه وتنحصر هذه النسبة على نسبة التلف التي لا تصلح للتسويق سواءً بالأسواق المحلية او الخارجية ، واذا اضفنا اليها الثمار ذات الدرجات الخفيفة او المتوسطة من التلف فسوف تتضاعف نسبة الفاقد او التالف الى

(١) وحيد على مجاهد (دكتور) دراسة اقتصادية لامكانيات التوسيع في تصدير الزروع الخضرية،

رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٨

(٢) محمد طلعت قابيل (دكتور) دراسة عن الفاقد في محاصيل الفاكهة ، جريدة الاهرام ،

حوالى ثلاثة اضعاف ما هي عليه الان ولكن هذه الشار نصف التالفة يتم تسويقها بالاسواق المحلية مختلطة بالشار السليمة تماما حيث انه لا يتم فرز دقيق .

ويقدر متاز^(١) الفاقد في محاصيل الجبوب بحوالى ١٥٪ من قيمة الانتاج واذا عرفنا ان قيمة الانتاج تبلغ حوالى ١٠٠ مليون جنيه تصبح قيمة الفاقد حوالى ١٣٥ مليون جنيه سنويا وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا قياسا على المعدلات العالمية ، تصل نسبة الفاقد في الدقيق المستورد الى حوالى ٣٠٪ نتيجة سوء التداول في عملية الشحن والتغريغ والنقل فضلا عن الفاقد في الصناعة والتوزيع كما تتراوح نسبة الفاقد في الخضرات والفاكهه ما بين ٣٠٪ - ٠٪ كما في محصول الطماطم ويقدر الفاقد في محصول القطن بحوالى ٣٠٪ نتيجة لسوء التعبئة والنقل والتخزين في احواش مفتوحة معرضة للمطر والهواء والشمس ، وتقدر كمية الشار التي تتلف سنويا من الفواكه والخضر المصرية بحوالى ٢٦٨٢ مليون طن منها حوالى ٢٣٠ مليون طن من الخضر وحوالى ٣٢٠ الف طن من الفاكهة ويقدر زمن الشار التالفة سنويا بحوالى ٤٥٩ مليون جنيه ومن هنا كان لابد من تلقي هذا الفاقد الكبير من الخضر والفاكهه المصرية وان يتم العمل في العديد من المخاور في آن واحد اولهما تحديد اكثر المراحل الانتاجية فقدا وكذا المراحل التسويقية اكترها فقدا . ومن ثم معالجة اسباب ارتفاع نسبة هذا الفاقد من الناحية الفنية وكذا اتباع اسلوب تنقيف المزارعين عن طريق اسلوب العلم الارشادى الفعال وتطبيق الاساليب الحديثة في الجنى والتعبئة والنقل والتخزين واقناع المزارعين بذلك .

١-٣ قاعدة البيانات :

يعتمد مدى نجاح البحث الاقتصادي على مدى ادراك الباحث لطبيعة البيانات المستخدمة ومدى دقتها وتصورها عن التعبير عن شكل الظواهر الاقتصادية المراد دراستها .

(١) احمد متاز (دكتور) ، معهد المحاصيل الزراعية ، الاهرام ، في ١٥/١٢/١٩٨٣

وعلاً فان البيانات الاحصائية توجد اما في صورة بيانات منشورة وهي بيانات ثانوية لا يكون الباحث مسؤولاً عن صحتها او دقتها ، او قد يتطلب البحث جمع بيانات لم يسبق جمعها وتسىء بيانات اولية ويكون الباحث مسؤولاً عنها مسئولية كاملة ، او قد تكون البيانات في صورة سلسلة زمنية او قد تكون مستمدّة من بحوث ميدانية في شكل بيانات ببحوث ميدانية الاسرة^(١)

ويجدر بالاشارة الى ان البيانات المستخدمة في البحث هي بيانات اولية جمعت عن طريق استبيان (استماره جمع معلومات) وذلك بالإضافة الى بعض البيانات التي تم الحصول عليها من النشرات الرسمية لوزارة الزراعة وهي اما بيانات مساحة او انتاج او بيانات استهلاك وهي تعطى مؤشرات عامة يمكن بها التعرف على طبيعة العلاقات في هيكل الاقتصاد ككل .

الفصل الثاني

١-٢ الاطار النظري للدراسة

تمهيد :

يحتل الاطار النظري اهمية خاصة في التعرف على اهم الظروف والمتغيرات المتعلقة بالاسباب التي تؤدي الى حدوث الفاقد الزراعي .

٢-٢ الفاقد الزراعي :

من الصعوبة بمكان وضع تعريف شامل وقاطع للفاقد ، حيث يختلف مفهوم الفاقد باختلاف نوع والهدف من الدراسة ، كما وان تعريف الفاقد يختلف بين البيولوجيين الاقتصاديين . ومن ناحية اخرى فان تعريف الفاقد يختلف من مجتمع لآخر طبقاً لمسارات

(١) محمد ابراهيم كامل ريحان (دكتور) تحليل الاسعار - مذكرة استرس - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - ١٩٢٥

وتقايد هذه المجتمعات كما وانه يتغير بمرور الزمن نظرا للتغيرات التكنولوجية او التحسينات في انتاج الغذاء ، وتتجدر الاشارة الى ان تعرف الفاقد يرجع في العقام الاول الى اذ جهادات الحكم والخبرة الشخصية ، وبهذا فان بعض هذه المفاهيم يشوهها بعض الاعتراضات او النقد من الناحية الفنية او الاقتصادية ، كما وقد يجدوا ان هناك بعض التعارض او التداخل بين هذه التعريفات .

تعرف الخسارة بأنها مقياس النقص في كمية الغذاء المتاح للاستهلاك ، اما التلف يعبر عن الفساد الفيزيقي ويصعب قياسه ، اما الفاقد فلا يمكن تعرفيه بدقة لانه يتوقف على اعتبارات موسوعية وعلى الحكم الشخصي . وقد تعرف الخسارة على أنها فقد او ضياع الغذاء .
وهناك العديد من اشكال الخسارة نذكر منها على سبيل المثال :

الخسارة الاقتصادية : وهي عبارة عن النقص في القيمة النقدية كنتيجة للخسارة الفيزيقية .

الخسارة الكمية : وهي عبارة عن النقص الوزني .

الخسارة النوعية : والتي يصعب قياسها .

والخسارة الغذائية : وهي عبارة عن توليفه الخسارة الكمية والنوعية معاً .

٢-٣ اسباب حدوث الفاقد الزراعي :

يحدث الفاقد في المحاصيل الزراعية في المراحل المختلفة لزراعة الحصول وتحسن وصوله الى ايدي المستهلكين ويرجع السبب في حدوث ذلك الى المديد من العوامل التي قد يمكن التحكم فيها او نتيجة لبعض العوامل الاخرى والتي يصعب التحكم فيها . وينحصر النوع الاول من العوامل التي يمكن التحكم فيها كالاساليب الانتاجية او التسويقية ، اما النوع الثاني والذى لا يمكن التحكم فيه كالظروف الجوية والاوئنة والامراض . ويتحصر اهم العوامل المؤدية الى حدوث الفاقد الزراعي فيما يلى :-

أولاً : مجموعة العوامل البيولوجية :

تلعب الاصابة بالافات والامراض والحشرات دوراً كبيراً في التأثير السلبي على النبات في مرحلة انتاجية الاولى (الانبات) وكذا بعد الحصاد اثناء التخزين فتصاب بعض الحبوب والشمار بالفطريات فتتدحرج حالتها وقيمتها الغذائية ، ولا يقل عن ذلك الدور الذي تفعله القوارض والمعصافير ايضاً في حدوث الفاقد على جميع المستويات.

ثانياً : مجموعة العوامل الفنية :

تعاني الزراعة المصرية من تخلف الوسائل الفنية الانتاجية والتسويقية عن معايير التقدم في الدول الصناعية الكبرى مما يؤدي إلى حدوث فقد على مستويات مختلفة سواء في مرحلة الانتاج او في مرحلة التسويق .

ثالثاً : مجموعة العوامل البيئية :

تحصر العوامل البيئية المؤثرة على حدوث فقد الزراعي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لا تقل اهمية على العوامل السابق ذكرها ويندرج اسفل كل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديد من العوامل التي تتسم بها المجتمعات النامية من تفرز الحياة الزراعية وتشتيتها وتقتتها وندرة المدخلات الفردية ورؤوس الاموال وكذا ضعف الكفاءة الفنية في استخدام واستصلاح التكنولوجيا المستخدمة وانتشار العادات والتقاليد البالية وازيد ياد نسبة الامية وعدم تقبل الافكار المستحدثة ونود ان نوضح ان تضافر جهود العوامل السابقة مجتمعة او منفردة تساهم بشكل مباشر او غير مباشر في حدوث الفاقد الزراعي .

ولابد من التنويه في هذا المجال الى ان فقد الزراعي لا يحد بصفة واحدة بل يحدث في مراحل متعددة تبدأ بمرحلة اعداد الارض للزراعة وما يعقبها من مرحلة تكوير

الباد رات ثم مرحلة الحصاد وتعقبها مرحلة تجارة الجلة ثم تجارة التجزئة واخيراً مرحلة النقل والتخزين . وسوف يقتصر هذا الجزء من الدراسة على دراسة الفاقد الزراعي اثناء مرحلة جمع المحصول .

٤-٤- تعرف البفائد الزراعي في مرحلة جمع المحصول :

يحدث الفقد في هذه المرحلة نتيجة بدائية اساليب وطرق الحصاد المتبعه حالياً في الزراعة المصرية والتي هي نتيجة حتمية لقزمية الحيوانات المزروعة وتبقيتها وتشتتها حيث يؤدي استخدام الطرق التقليدية في الحصاد الى فقد وضياع جزء من المحصول علاوة على تلوث الحبوب او كسر جزء منها وبالتالي حدوث خسارة في جودة الحبوب ومن ناحية اخرى فان استخدام الحيوانات المزرعية في الحصاد يؤدي الى فقد جزء من الانتاج نتيجة تنفسية الحيوانات عليها ، كما قد يتعرض المحصول للفقد اذا لم يحصد في الموعد المناسب سواء كان تبكيراً أو تأخيراً ويزداد هذا الفقد عند وضع المحصول في الحقول معرضاً للرياح والطيور والقوارض ذلك بعده الحصاد للتتجفيف او الدراس .

تناول الدراسة اختيار العينة البحثية وتعرف بمنطقة البحث الميداني
تم تصميم لاستماره جمع المعلومات ويعتبر هذه المرحلة اساساً للمرحلة القادمة وهي مرحلة
تحليل النتائج (بعد الحصول على البيانات من استماره جمع المعلومات) التي توصل
إليها البحث ومن ثم افتراض الحلول .

الفصل الثالث

٣-١ تقديرات الفاقد لمحصول القمح

يوضح الجزء التالى تقدير الفاقد الفيزيقى لام م الحصول من محاصيل الحبوب (القمح) واعتمدت التقديرات فى هذا الجزء من الدراسة بصفة اساسية على تقدير الفاقد الفيزيقى الى ذى يفقد من هذا المحصول الرئيسى أثناء عملية الحصاد وفي بعض العمليات التى تجرى على المحصول حتى يجهز للنقل من المزرعة الى شون التخزين والتصرف وذلك على مستوى التوزيع وطبقاً لاراء وانطباعات الزراع (موقع الدراسة) وتحصر اهم تلك العمليات التي تم تقدير الفاقد فيها فيما يلى :-

أولاً - مرحلة الحصاد .

ثانياً - التجفيف .

ثالثاً - الدراس والتذرية .

٣-٢ تقديرات الفاقد الفيزيقى :

تناول هذا الجزء من الدراسة تقدير كميات الفاقد الفيزيقى أثناء العمليات السابق ذكرها من حصاد ودراس وتذرية وتجفيف لحبوب القمح وذلك في ظل الظروف والامكانيات الفنية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجتمع الدراسة وقت اجرائها وسوف نفرد لكل عملية على حد كما يلى :-

أولاً - عملية الحصاد :

تعتبر عملية الحصاد نتيجة لعملية هامة وهي عملية الزراعة ذاتها ويرتبط

توقيت الحصاد بسيعاد الزراعة .

ـ بالمحاصيل المقامرة بغير موعد بسبر (بسباب)

دللت نتائج الدراسة على أن حوالي ٨٢٪ من زراع العينة لا يفضلون التبخير في الزراعة خوفاً من النضج المبكر للمحصول والتهام المصافير (الطيور) لجزء كبير منه ولعدم نضج باقي زراعة القمح عند بقية المزارعين بالقرية، وبالتالي ارتفاع نسبة الفاقد الناتج عن المصافير. أى أن الزراعة قبل الأسبوع الأول من هاتور (نوفمبر - ديسمبر) أى نهاية شهر ربابه (أكتوبر) يعتبر من وجهة نظرهم خطأً كبيراً.

أما عن التأخير في ميعاد الزراعة فقد دللت نتائج الدراسة أن حوالي ٦٧٪ من الزراع لا يفضلونه نتيجة عدم حصولهم على تبن كثيف لعرض المحصول إلى برد (صقيع) شهر طوبة (يناير)، وأن حوالي ٣٣٪ من زراع العينة لا يرون تأثير لميعاد التأخير في الزراعة، ويفضل حوالي ٩٪ من زراع العينة ميعاد الزراعة (١٥-١٠ هاتور) لاعتبار أعلى إنتاجية للمحصول التي قدرت في متوسط زراع العينة بحوالي (١١-١٠ أرددب) في نوع القمح المكسيكي (بدور محسنة). أما البلدي فيقدر متوسط إنتاجية بن متوسط زراع العينة بحوالى (١٢-٦ أرددب).

وبالنسبة لتأثير ميعاد الحصاد على نسبة الفقد من حبوب القمح أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي ٨٣٪ من زراع العينة لا يفضلون التبخير في الحصاد تطراً للتأثير السيئ الذي يلعبه التبخير في عدم اتمام نضج المحصول والذي يؤثر بدوره على جمال (السنبلة خضراء) وينكون نتيجة ذلك تغيرها بسرعة وكذا يجعل هناك فرصة أعلى لاصابة الحبوب بالسوس وبالتالي عدم تحملها للت تخزين وانخفاض نسبة تصافى الدقيق وعدم كفاءة آداً عملية الحصاد ذاتها، كما أوضحت الدراسة أن ١٢٪ من زراع العينة ذكرتوا أن التبخير في الحصاد لا يؤثر على ارتفاع نسبة الفقد لحبوب القمح.

الآن حوالي ٩٣٪ من زراع العينة اتفقوا على أن أفضل ميعاد لحصاد المحصول هو (١٥-١٠ بشنس) وأن التأخير عن موعد الحصاد في آخر أسبوع من شهر بشنس (يونيو - يوليو) يسبب خطر واهم من القوارض للمحصول.

وتوضح الدراسة في هذا المجال أنه في أثناء عملية الزراعة وحتى الحصاد يتعرض المحصول لخطر لم يكن في الحسبان في القرارات السابقة ولم تتعريض له اى دراسة من دراسات الفاقد من قبل ألا وهو خطر الفساد والتى يصعب تقدير نسبة الفاقد نتيجة لها إلا أن هناك بعض المؤشرات التي ظهرت في أثناء البحث الميداني أن جميع الأراضي القريبة من (الخلجان) أو القريبة من المصارف والترع تتعرض بشكل كبير جداً للخطر هذه القوارض التي بلغت شدتها في بعض الأماكن بأن أتت على المحصول بأكمله في هذه المناطق ويقدر ٢٣٪ من زراع العينة قيمة الفقد من حبوب القمح نتيجة للقوارض في أثناء مكث المحصول بالترعة وحتى الحصاد بحوالي ١٥٪ من قيمة محصول الحب وأن حوالي ٤٢٪ من زراع العينة الذين نفوا ذلك كان نتيجة لمقاييسهم الشخصية واعتمادهم على جهودهم الشخصية وعلمية المكافحة .